

العدوان دمر 45 مرفقاً صحياً في صعدة

وتطرق التقرير إلى ضعف خدمات الطوارئ العامة والإسعافية، وصعوبة نقل الجرحى إلى المرافق الصحية نظراً لقلّة أو انعدام سيارات الإسعاف، بالإضافة إلى استهداف طيران العدوان للمسعفين، وكذا نزوح بعض الكوادر الطبية والتخصصية والفنية والإدارية لخطورة الوضع الأمني الذي جعل من الصعب الحصول على كوادر صحية للعمل داخل المحافظة. وأكد التقرير أن محافظة صعدة تعاني من شحة في جميع الأدوية ومنها الأساسية في مراكز المحافظة ومختلف المرافق الصحية والتي لا تتجاوز نسبة توافرها من 5 إلى 10 %.

أكد تقرير مكتب الصحة العامة والسكان بصعدة أن طيران العدوان السعودي الأمريكي دمر 45 مرفقاً صحياً منذ 26 مارس وحتى ديسمبر 2015م تدميراً كلياً وجزئياً، فيما أغلقت بقية المرافق الأخرى خشية الاستهداف المباشر من العدوان. وأشار التقرير إلى أن معظم سكان محافظة صعدة حرّموها من الخدمات الصحية الإسعافية والوقائية والعلاجية جزءاً من العدوان، وأن هناك زيادة في معدلات الإصابة بأمراض الإسهالات، سوء التغذية، والسعال الديكي، والشمانيا، والملاريا، والحصبة وغيرها من الأمراض الشائعة.

الميثاق



خسائر الاقتصاد اليمني خلال عام من العدوان

خسائر الاقتصاد اليمني في قطاع النفط



تجاوزت خسائر الاقتصاد اليمني في قطاع النفط عشرة مليارات دولار وفق مصادر رسمية كان اليمن ينتج 300 ألف برميل من النفط يومياً قبل العدوان، وبعد العدوان وصل الإنتاج إلى صفر برميل يومياً، وهذا بسبب تواجدها في المنطقتين الحدودية الشرقية في المنطقة الحدودية الشرقية مع السعودية، وهناك تسيطر قوى الغزو وغيرها من الميليشيات وادوات السعودية بالداخل.

300
ألف برميل من النفط يومياً تخسره اليمن بسبب العدوان

ختم عام كامل واليمن يتعرض لحرب وحصار شامل متعددة الأوجه والإساليب من قوى التحالف بقيادة المملكة السعودية والمدعومة من قوى عالمية عظمى. ولم تعد التكلفة التي يتكبدها اليمنيون جراء العدوان التي يشنها عليهم نظام آل سعود مقتصرة على الأزواج والممتلكات، بل إنها امتدت لتشمل سبل عيشهم ومستقبل الناجين منهم.

التراجع الكبير في الوضع الاقتصادي في اليمن جاء بسبب الحصار الشامل وتقليل حركة السفر في القطارات والموانئ، وتفاقم المسائل الإنسانية وتوقف إنتاج النفط وتسويقه والاستهداف المباشر للبنية التحتية ولقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والكهرباء، واحتجاز عوائد المغتربين وغيرها..

قطاع الصناعة والتجارة



212
إجمالي المصانع التي تم تدميرها خلال عام

من عمال المصانع أعمالهم في إطار استهدافه لحاجة الناس المعيشية. مثل هذا حينها دلالة خطيرة للمستوى الذي وصل إليه العدوان في استهداف حياة الناس والتي تعتبر المصانع الغذائية جزءاً منها، ولم يكتفِ تحالف دول العدوان على اليمن بفرض حصار قاتل على الشعب اليمني وتدمير 15 مصنعاً غذائياً وتوقف العمل في 50 منشأة صناعية، بل تعدوا مواصلة استهداف معظم المنشآت الصناعية والتجارية بالبلاد.. وخلال عام كامل دمر العدوان ما يقارب 212 مصنعاً و570 مخزن أغذية و376 سوقاً ومجمعاً تجارياً. ومع الأسف كل يوم يتزايد هذا الاستهداف والتدمير المنهج والتجميد لهذا القطاع الاقتصادي الكبير. مثل أن صناعة المياه الغازية بجوار مطار صنعاء استهدفت وفقد أكثر من 300 عامل أعمالهم.. كذلك صناعة الإسمنت المملوكة للحكومة 3312 عاملاً باتوا من دون عمل.

570
مخزن أغذية تم تدميرها

50
منشأة صناعية توقفت عن العمل

خسائر القطاع الزراعي



16
مليار دولار خسائر القطاع الزراعي وفق تقارير رسمية

أموال محجوزة

250
مليون دولار

قام العدو السعودي بحجزها وهي أموال يمنية مستحقة كالحالات وتعريف الماتف وغيرها من المستحقات المالية التي تجاوزت 45 مليار ريال يمني وهي حتى هذه اللحظة أموال محجوزة لدى العدو السعودي.

أموال منجمية

23
مليار ريال ماتم نهبه من العمل الصعبة والودائع

قبل العدوان وبعد العدوان نهب الغزاة وادواتهم بالداخل عدة بنوك حكومية وخاصة، ففي محافظة حضرموت لوحدها تم نهب 23 مليار ريال يمني وكذلك العملة الصعبة والودائع المالية وغيرها كما قامت قوى الغزو والارتزاق بنهب 17 مليار ريال يمني من محافظة مارب ومئات المليارات من اليرالات والمبالغ المالية بالعملة الصعبة التي تجاوزت حجم الاموال بالريال اليمني وتم نهبها من عدة بنوك بـ "شبوكة- تعز- عدن- ابين- الحج- المهرة- سقطرة"

الخسائر العامة

263
مليار دولار قيمة الخسائر المادية الأولية

خلال عام من قبل طيران العدوان تجاوز عددها الإجمالي 4300 منشأة حكومية حيث وصلت قيمتها الانشائية والتجريبية إلى 32 مليار دولار.. فعند قراءة القيمة المالية لما مرته طائرات وسفن العدوان باليمن طيلة عام والتي تجاوزت 263 مليار دولار ماعدا خسائر القطاع النفطي التي تجاوزت 10 مليارات دولار 220 مليار ريال يمني " وحجم الاموال المنهوبة التي بمئات المليارات من اليرالات فهي ارقام قليلة مقارنة بحجم تدمير بلد بأكمله. رغم كل ذلك صامدون.. * باحث ومحلل مالي

من عمال المصانع فقدوا أعمالهم

15
مصنعاً غذائياً دمره العدوان

إجمالي قيمة الخسائر المادية الأولية تجاوزت 263 مليار دولار وفق معلومات رسمية ومراكز يمنية رصدت خسائر الاقتصاد اليمني خلال عام من العدوان... ان قيمة الخسائر في المنشآت الحكومية لوحدها والتي تم تدميرها

تدهور متسارع للظروف المعيشية في اليمن

الشركات تخسر 315 ألف دولار شهرياً

الأمم المتحدة:

- العدوان دمر سبل عيش نصف السكان المتضررين
- استمرار النقص في السلع وارتفاع أسعارها
- تحويلات ومساعدات الأصدقاء، والأقارب أصبحت غير متوافرة

كشفت وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة أن الأعمال التجارية في اليمن تواجه خسائر متزايدة تصل إلى 315 ألف دولار "68 مليون ريال" شهرياً للشركات الكبيرة. وقالت "خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2016": إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في اليمن هو الأكثر انخفاضاً في العالم العربي بنسبة 35% عام 2015م إلى 320 دولاراً، مما ضغط على آليات مواجهة الضعيفة للمجتمعات. وأشارت الخطة إلى تدهور القوة الشرائية خاصة للأسر الفقيرة والمتضررة من النزاع الذي تقاوم منذ أواخر مارس 2015م. وقدرت أن نصف السكان المتضررين من النزاع قدّرت سبل عيشهم نتيجة الأزمة، وأن شبكات الأمان التقليدية بما في ذلك التحويلات أو المساعدات من الإصدقاء، والأقارب أصبحت غير متوافرة بشكل متزايد. وجاء في الخطة: "تسارع التدهور في الظروف المعيشية نظراً إلى استمرار النزاع، وتزايدت الصعوبات في استيراد السلع الأساسية بما في ذلك تأثير القيود على الاستيراد التي تفرضها قوات التحالف". وقبل الأزمة كان اليمن يستورد أكثر من 90% من



المواد الغذائية الأساسية "بما في ذلك الحبوب" من خارج البلد، واستهلاكه ما يقدر بـ 544 ألف طن متري من الوقود المستورد شهرياً وذلك لأغراض النقل ومولدات

4,5 مليار ريال خسائر التعليم الفني بالأمانة جراء العدوان



ارتفعت الخسائر والأضرار المادية التي تعرّض لها قطاع التعليم الفني والتدريب المهني بأمانة العاصمة "صنعاء" خلال عام من العدوان السعودي الأمريكي الغاشم إلى 4,5 مليار ريال.

وأوضح مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بأمانة العاصمة يحيى المأخذي أن العدوان استهدف خلال عام كامل البنى التحتية لمنشآت التعليم الفني والتدريب المهني بالأمانة وأدى إلى تعطيل المسيرة التعليمية في أكثر من 70% منها حيث تضررت 7 معاهد فنية وكليات للمجتمع. وأكد المأخذي أن الأضرار والخسائر المادية للمباني في المعاهد الفنية والتقنية والكليات بلغت نحو 1,5 مليار ريال، في حين بلغت تكلفة خسائر التجهيزات التقنية نحو 3 مليارات ريال.

وأشار إلى أن 7 منشآت تعليمية وكليتين للمجتمع تعرّضت للاستهداف والقصف المباشر وغير المباشر من العدوان من أصل 11 منشأة في العاصمة صنعاء، نتج عنها أضرار جسيمة أو جزئية في البنى الأساسية والبنية التحتية للمنشآت بما فيها المباني التعليمية والمرافق التابعة لها. وبين أن القصف المهجى للعدوان أدى إلى

تدمير الصالة والسلام الرئيسية للمعهد الوطني للفنقة والسياحة بمديرية شعوب وتحطم السقوف المستعارة وحدوث تشققات كبيرة في المبنى الذي لم يعد صالحاً، فيما تضررت أضرار المباني الأخرى بين خلق النوافذ والأبواب وتلف عدد من الأجهزة في معال الحاسوب والمواد الكيميائية وبعض الأدوات والتجهيزات، إلى جانب تلف الأثاث وتضرر معظم الأقسام الصناعية للتدريبية. وأشار المأخذي إلى أن مكتب التعليم الفني بالعاصمة صنعاء بدأ تطبيق خطته لتلافي السلبات الناتجة عن استهداف العدوان لمنشآت التعليم الفني والذي أدى إلى تدني مستوى التحصيل العلمي للطلاب والطالبات

أعرب عن قلقه حيال احتياجات 3,4 مليون امرأة يمنية

تقرير أممي يحذر من انهيار الخدمات الصحية

نقص حاد في العاملين بالمجال الطبي وألف وفاة بين 68 ألف امرأة حامل



أنف امرأة حامل هن عرضة لمخاطر مضاعفات الولادة المهددة للحياة. وقالت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن لينى ك. كويستنس: "كان وضع النساء والفتيات بالفعل ضعيفاً في اليمن قبل النزاع حيث ذكرت نحو 92% من النساء أن العنف المنزلي ضد المرأة كان أمراً شائعاً، والآن أصبح وضعهن أكثر خطورة إذ يتعرّضن لانتهاكات والاستغلال.. وأضاف: "تفتقر النساء والفتيات إلى المساعدات الإنسانية بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية وبالتالي فهن أكثر عرضة لخطر الحمل غير المرغوب فيه والذي بدوره قد يفضح حياتهن في خطر". وعلى الرغم من التحديات الأمنية واللوجستية، يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده لتلبية احتياجات النساء والفتيات في مجال الصحة الإنجابية والمساعدة في حمايتهن من العنف القائم على النوع.

أدى العدوان الذي تقوده السعودية لمدة عام ضد اليمن إلى احتياج 2,2 مليون شخص، نصفهم تقريباً من النساء والأطفال، إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية. وأعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان عن قلقه المتزايد إزاء احتياجات ما يقدر بـ 3,4 مليون امرأة في سن الإنجاب "بين 15 و49 عاماً" من بينهم نحو 500 ألف امرأة حامل سوف يلدن خلال الشهور التسعة القادمة. وقد أدى العدوان أيضاً إلى انهيار الخدمات الصحية وإلى نقص حاد في عدد العاملين المؤهلين بالمجال الطبي وفي مستلزمات الصحة الإنجابية المنقذة للحياة ليترك نحو 15,2 مليون شخص في حاجة للمساعدات الطبية بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية. وقد يؤدي نقص هذه الخدمات والمستلزمات إلى حدوث نحو ألف حالة وفاة بين 68